نشرة الصحافة

اليــوم:	الثلاثاء
التاريخ :	2021-10-19

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

صاحب السمو عزّى بايدن بوفاة كولن باول: نستذكر مواقفه المشرّفة تجاه الكويت ودعم قضاياها العادلة

الأمير استقبل وولي العهد رئيسي السلطتين ووزراء

كونا - استقبل صاحب السمو امير البلاد الشيخ نواف الأحمد، في دار يمامة ظهر امس، سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد.

كما استقبل سمو الأمير، رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ووزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور احمد الناصر، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي.

من جانبه، استقبل سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد في دار يمامة، رئيس مجلس الأمة، وسمو رئيس مجلس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية والعدل.

من جهة ثانية، بعث سمو الأمير برقية تعزية إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية الصديقة جوزيف بايدن، عبّر فيها سموه عن خالص تعازيه وصادق مواساته بوفاة وزير الخارجية الأسبق رئيس هيئة الأركان المشتركة الأسبق كولن باول، مستذكراً سموه مواقفه المشرّفة تجاه الكويت ودعم قضاياها العادلة، راجياً سموه له الرحمة ولأسرته جميل الصبر.

وبعث سمو ولي العهد، برقية إلى الرئيس بايدن، ضمنها خالص تعازيه وصادق مواساته بوفاة كولن باول.

وبعث سمو رئيس مجلس الوزراء، برقية مماثلة.

سمو الأمير لدى استقباله حمد جابر العلي وثامر العلي وأحمد الناصر

ولي العهد خلال استقباله الخالد

ولي العهد مستقبلاً حمد جابر العلي وثامر العلي والناصر

... ومستقبلاً الرومي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2021-10-19	2	15298

الجريدة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بن ناجي لـ الجريدة: يقين دولي بتجربة الكويت الديموقراطية ولا نجامل في أدائنا القضائي

- بعد اختياره مراقباً دولياً على الانتخابات الرئاسية في أوزبكستان
- «نملك الأفكار لتطوير المحكمة الدستورية وتفعيل مكتبها الفني»
- «تجربتنا الانتخابية تخلو من شائبة التدخل أو التلاعب أو التزوير»

حسين العبدالله

بعد اختيار رئاسة جمهورية أوزبكستان لرئيس المحكمة الدستورية رئيس محكمة الاستئناف المستشار محمد بن ناجي ليكون أحد المراقبين الدوليين على انتخاباتها الرئاسية التي ستجرى من 22 حتى 26 الجاري، الاختيار الأول من نوعه لشخصية قضائية في الكويت للإشراف على انتخابات خارجية.

ويأتي هذا الاختيار تكريساً لأهمية دور القضاء الكويتي لاسيما الدستوري الذي يتولى رئاسته المستشار بن ناجي.

> الاختيار يعكس الثقة بقضائنا وإجراء انتخاباتنا بكل نزاهة وحيادية

قال رئيس المحكمة الدستورية ورئيس محكمة الاستئناف المستشار محمد بن ناجي إن اختياره ليكون مراقباً دولياً على الانتخابات الرئاسية في أوزبكستان يقتضي الوجود الفعلي في أوزبكستان والاطلاع على مجرى عملية الانتخابات فيها، مؤكداً أنه لم يتم اختيار الكويت ممثلة برئيس محكمتها الدستورية لهذه المهمة، إلا ليقين أوزبكستان ومسؤوليها بتمتع الكويت بالديموقراطية والانتخابات النزيهة التي تجرى فيها بحيادية كاملة، وهو ما يعكس أهمية التجربة الكويتية باختيار ممثل لها للرقابة على انتخابات الرئاسة في أوزبكستان.

حقوق الإنسان

وأضاف بن ناجي: بعد أن وجهت لي تلك الدعوة، طلبت من المسؤولين في السفارة الأوزبكستانية مخاطبة وزارة الخارجية الكويتية لأخذ رأيها أولا، فتلقيت خطاباً من الوزارة بترحيبها بالأمر، كما قمت بأخذ الإذن من سمو امير البلاد والمجلس الأعلى للقضاء قبل إبداء موافقتي على تلك المهمة.

> سنعرض تجربتنا الدستورية على القضاء في أوزبكستان

وتابع: المعلوم أن من يراقب بصفة دولية على الانتخابات هي المجتمعات الدولية ومنظمات المجتمع المدني او المختصة بحقوق الانسان او جمعيات الشفافية، وجاء اختياري كمراقب دولي على الانتخابات الرئاسية بصفتي رئيس جهة قضائية، وهي المحكمة الدستورية بعدما كان يتم اختيار بعض رؤساء الدول السابقين، وهذا ما يعكس الثقة بالقضاء الكويتي والدستور الكويتي والديموقراطية الكويتية بلا شك.

الخبرة

وأكد أن «مهمتنا الرقابية على الانتخابات الرئاسية ستستمد من واقع خبرتنا من خلال الاشراف على الانتخابات في الكويت طوال السنوات الماضية وخبرة الفصل في الطعون الانتخابية التي تعرض على المحكمة الدستورية لأكثر من 10 سنوات، ومن هذا المنطق نحن قريبون من الواقع القانوني والرقابي على ضوابط سلامة العملية الانتخابية من خلال الاشراف والفصل في الطعون الانتخابية وإصدار الاحكام التي تمارس اختصاص النظر فيها المحكمة الدستورية بناء على قانون إنشائها».

وعن عرض تجربة الكويت بشأن المحكمة الدستورية، قال بن ناجي: سأعمل على لقاء رئيس المحكمة الدستورية في أوزبكستان وزيارة مقرها وعرض نشأة وتجربة المحكمة الدستورية الكويتية التي بدأت منذ عام 1973، وكذلك عرض الأفكار والرؤى التي نحملها لتطوير القضاء الدستوري بالكويت.

تطوير

وأكد أن الدعوة التي جاءت للكويت كانت بناء على اختيار من أوزبكستان، وهي تأكيد لأهمية الكويت ودورها، ونحن لا نجامل في المواضيع الدستورية والقانونية، خصوصا أن الاشراف الذي سنقوم به يتعلق بانتخابات رئاسة الجمهورية.

وبشأن رؤيته لتطوير المحكمة الدستورية في الكويت، قال ان هناك افكارا كثيرة، ووقتا مناسبا ستطرح فيه كل الافكار المهمة وسوف ينصب الاهتمام على التوعية بالثقافة الدستورية ودور المحكمة الدستورية والدستور الكويتي، كما يتطلب الأمر بتفعيل الكثير من الامور ومنها المكتب الفني للمحكمة الدستورية بما ينعكس على تطوير أداء دورها المنوط بها.

العملية الانتخابية

وأكد بن ناجي ان اختيار ودعوة مراقب دولي من الكويت للمشاركة في مراقبة الانتخابات الرئاسية دليل على ان الدول تنظر بتقدير واعتبار للديمقراطية الكويتية، وتعتمد على نزاهة الانتخابات الديموقراطية التي تجرى فيها، وخلوها من شائبة التدخل او التلاعب او التزوير، لاسيما أن الغرض من مهمة المراقبة الدولية للانتخابات هو تقييم مدى توافق العملية الانتخابية مع الالتزامات والمعايير الدولية الخاصة بالانتخابات الديمقراطية، وكذلك درجة انعكاس هذه الالتزامات في التشريعات الوطنية وكيفية تنفيذها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2021-10-19	7	4863

الأنباء

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزير الداخلية يشكّل لجنة قواعد العفو الأميري للعام 2022 برئاسة المستشار محمد الدعيج

عبدالكريم أحمد

أصدر وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي قرارا بتشكيل لجنة دراسة ووضع قواعد العفو الأميري للعام 2022 برئاسة المحامي العام المستشار محمد الدعيج.

وجاء في القرار أن اللجنة تتكون من عضوية د.منايرالعجران من الديوان الأميري، ومدير نيابة التنفيذ الجنائي مشعل الغنام، ونائبه ضاري المعجل، ووكيل وزارة الداخلية لشؤون المؤسسات الإصلاحية وتنفيذ الأحكام اللواء طلال معرفي، والعميد ناصر اليحيى من إدارة تنفيذ الأحكام، والعقيد حقوقي حمود الحميدي من الشؤون القانونية بوزارة الداخلية، والعقيد حقوقي خالد الديحاني من إدارة تنفيذ الأحكام.

كما جاء بالقرار أن اللجنة تختص بوضع القواعد والضوابط الخاصة بمرسوم العفو الأميري لسنة 2022، وذلك استهداء بمرئيات الجهات المعنية وبما لا يخل بمقتضيات الأمن العام ووفقا لقواعد العدالة.

ونص القرار على أنه يبدأ عمل اللجنة اعتبارا من صدوره، على أن تقدم تقريرا بنتيجة أعمالها فور الانتهاء منه، وتتولى الجهات المختصة في وزارة الداخلية متابعة الإجراءات المتعلقة بأحكامه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2021-10-19	1	16302

الجريدة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

من قصر العدل

نادي القضاة ينتظر الإنجاز

بينما ينتظر القضاة والمستشارون وأعضاء النيابة العامة لأكثر من 40 عاما إنجاز مبنى نادٍ للقضاة، إلا أن الجهود المتواضعة بمتابعة إنجاز هذا الملف لم تنته بإكمال حلم أعضاء السلطة القضائية حتى الآن، ورغم انتهاء تشييد الإطار الخارجي لمبنى نادي القضاة، إلا أن وزارة العدل لم تنته حتى الآن من حسم أمر تسليم المبنى الى مجلس القضاء، بسبب التأخير في إتمام المشروع، الذي أصبح اليوم أشبه بمكان مهجور، رغم الحاجة إلى استخدامه من قبل أعضاء السلطة القضائية، وهو ما يتعين معه العمل على سرعة إنجازه وتسليمه.

مطالبة

أن تعمل إدارة الخدمات في مجمع المحاكم بالرقعي على إصلاح الإضاءات الخاصة بالسلالم والممرات الخاصة بالمتقاضين، فضلا عن القيام بأعمال الصيانة لدورات المياه ومنع التدخين تماما في المبنى احتراماً للقانون.

أمنية

أن تقوم وزارة العدل بدعم أقسام الإعلان بجميع المحاكم بأجهزة الحاسب الآلي والبرامج التي يحتاج إليها مندوبو الإعلانات لتسهيل إنجاز الإعلان الإلكتروني للقضايا.

تساؤل

لماذا لا تقوم نيابة التمييز بزيادة أعداد المستشارين المنتدبين للعمل لديها، حتى ولو تطلّب ذلك إبرام عقود الإعارات أو ندب مستشارين من المحاكم إليها للعمل على إنجاز أكبر عدد ممكن من ملفات الطعون المتراكمة أمام دوائر محكمة التمييز؟

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2021-10-19	7	4863

الراي

محليات

لرد الاعتبار والتعويض

ورثة قتيل المنهول إلى القضاء: الفساد قتل ابننا

| كتب أحمد لازم |

لجا ورثة المقتول بغطاء المنهول، الذي راح ضحية إهمال وضعه بصورة خاطئة، إلى القضاء لرد الاعتبار والتعويض عن خسارة فلذة كبدهم، معتبرين انه قتل بسبب الفساد.

وقالت محامية دفاع الورثة حوراء الحبيب، إن «لا شيء سيعوض موكلي، لأن أموال الدنيا كلها لا تستطيع أن تعيد ابن الأسرة، الذي كان ينتظر تحقيق حلمه، وكان في بداية حياة الطموحات».

وأضافت الحبيب «لكن اليوم من الضروري أن نلجا للمحكمة، لكشف الفساد، وحتى لا تكون هناك ضحية أخرى في الأيام القادمة».

وتساءلت «إذا كنا في دولة غنية ولدينا ثروات، وفي الوقت نفسه هناك أخطاء وفساد يتسبب بقتل الأرواح، فكيف يحدث ذلك وأين الخلل؟».

وأضافت «من الطبيعي أن قضية كهذه، أن تكون محل اهتمام الحكومة، ويتم وقف قياديين عن العمل كما حصل، لكن هذا كله لن يكفي، فنحن نتساءل اليوم عن الوزارة التي تقدر ميزانيتها بـ 6 مليارات، كيف لاتستطيع أن تتقن عملها، ويتسبب الإهمال فيها بإزهاق الأرواح؟!».

حوراء الحبيب:

لا شيء يعوض موكلي... لكن نطالب المحكمة بالمحاسبة والتعويض

ميزانية «الأشغال» تقدر بـ 6 مليارات... وإهمالها يزهق الأرواح؟!

حوراء الحبيب

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2021-10-19	3	15298

السياسة
AL-SEYASSAH

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

"هيئة الأسواق" تتقدم ببلاغ إلى النيابة لشبهة وقوع جريمة

■ أعلنت هيئة أسواق المال عن تقديم بلاغ لنيابة سوق المال بتاريخ 17اكتوبر2021 عن شبهة وقوع الجريمة المنصوص عليها في البندين (1، 3) من المادة (127) من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، وذلك لقيام المبلغ ضدهما كلا من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (لشركة مدرجة سابقا) بإعاقة عمل الهيئة الرقابي، وذلك بسبب عدم تزويد الهيئة بالمستندات والمعلومات المطلوبة وتقديم بيانات غير صحيحة ومضللة للهيئة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2021-10-19	7	18783

الجريدة

القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التمييز»: القضاء مختص بمنازعات العسكريين المالية باعتباره صاحب الولاية

«حق التداعي الجماعي مقيد برابطة ومصلحة»

فؤاد الزويد

في حكم قضائي بارز، أكدت محكمة التمييز الإدارية والمدنية، برئاسة المستشار فؤاد الزويد، اختصاص القضاء الإداري العادي في منازعات العسكريين المالية، باعتباره صاحب الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات، رافضة الدفع المقام من إدارة الفتوى والتشريع، المدافعة عن وزارة الدفاع.

وقضت «التمييز» بإلغاء حكم الاستئناف وبإعادة القضية الى محكمة اول درجة، للنظر في احقية 6 عسكريين ضد وكيل وزارة الدفاع، بطلب احقيتهم برواتبهم ومكافاتهم بعد تمديد خدمتهم كعسكريين في الوزارة منذ عام 2013، إلا ان الوزارة، بعد عملهم لاكثر من عامين بعد التمديد، انهت خدماتهم دون منحهم رواتبهم او مستحقاتهم وفق ما ورد بالدعوى.

وقالت في حيثيات حكمها إن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لانتفاء صلة المدّعين والمؤيد من محكمة الاستئناف مخالف للقانون، وذلك لتمتّع جميع رافعي الدعوى بالمصلحة المقررة لرفع الدعوى القضائية.

وأضافت «التمييز» في حكمها، أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المصلحة في الدعوى - على ما تقضي به المادة الثانية من قانون المرافعات - لا تهدف الى حماية الحق او اقتضائه فحسب، وإنما قد يُقصد بها مجرد استيثاق المدعي لحقه، حيث لا يلزم ان يكون له حق ثابت وقع عليه العدوان حتى تقبل دعواه، بل يكفي، حتى تكون دعواه جديرة بالعرض أمام القضاء، أن يكون ادعاؤه بحق او مركز يحميه القانون او ينازعه فيه المدعى عليه، ومن ثم تعود على المدعي الفائدة من رفع الدعوى لتقريره.

واضافت أن مفاد نص المادة الثانية من قانون المرافعات - على ما أوردته المذكرة الإيضاحية - أنه يجب أن يتوافر في المصلحة خصائص ثلاث هي: أن تكون شخصية وقانونية وقائمة، والمقصود بالخصيصة الأولى أن تكون لرفع الدعوى صفة بأن تكون دعواه هو وليست دعوى غيره، ويجب أيضا أن يكون في حالة قانونية خاصة تتعلق بحق ذاتي له اعتُدي عليه، ولا تكفي المصلحة المحتملة ما لم يكن هناك بحسب الظروف والأحوال ضرر محدق من اعتداء وشيك يستهدف رافع دفعه.

وإن حق التداعي الجماعي مقيد بقيد موضوعي، هو قيام رابطة ومصلحة تبرراته وتحقيق كل من هذين الأمرين هو تحقيق لأمر موضوعي لا أمر شكلي، فإذا لم تقم الرابطة والمصلحة معا، امتنع الجمع.

وانه ولئن كان تحري الصلة والتعرّف على حقيقة العلاقة التي تربط طرفي الخصومة، وهو مما تستقل به محكمة الموضوع، بما لها من سلطة تامة في تحصيل وفهم الواقع في الدعوى، والأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة واطراح ما عداه، إلّا أن ذلك مشروط بأن تقيم حكمها على أسباب سائغة ومستندة الى ما هو ثابت بأوراق الدعوى، وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت اليها.

وقالت المحكمة إن المقرر ان ما تقضي به المادة الأولى من قانون تنظيم القضاء أن المحاكم هي صاحبة الولاية العامة للقضاء، فتختص بالفصل في جميع المنازعات ايا كان نوعها، وايا كان أطرافها، ما لم يكن الاختصاص بالفصل فيها مقرراً بنص خاص لجهة أخرى دون غيرها، وان المشرع بمقتضى المادة 1 من القانون رقم 20 لسنة 1981 قد أنشأ دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية، واختصها دون غيرها بالمسائل المتعلقة بشؤون الموظفين المدنيين، والتي أوردتها تلك المادة في بنودها الأربعة، ومن بينها ما جاء بالبند (اولا) منها، وهي المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والعلاوات المستحقة للموظفين المدنيين او لورثتهم. اما ما عداها من منازعات خاصة بمستحقات مالية للعسكريين، فإنها وإن خرجت عن نطاق اختصاص القضاء الإداري، إلا انها تدخل في عموم اختصاص القضاء العادي، باعتباره صاحب الولاية العامة في الفصل بجميع المنازعات.

واضافت أن المنازعة المطروحة تتعلق بمطالبة بمستحقات مالية للمستانفين قبل المستانف ضده بصفته، وكان المستانف من العسكريين، ومن ثم فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعة ينعقد للقضاء العادي - وحده - باعتباره صاحب الولاية العامة في الفصل في جميع المنازعات، مما يكون معه الدفع المُبدى من المستانف ضده بصفته بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر المنازعة على غير سند، خليقا بالرفض، ومن ثم فإن هذه المحكمة تمضي في نظر موضوع الدعوى الراهنة.

ولما كان من المقرر الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بصحيفة واحدة من متعددين لا تربطهم رابطة هو في حقيقته دفع شكلي يتضمن الاعتراض على شكل إجراء الخصومة وكيفية توجيهها، ولا يعد دفعا بعدم القبول، ومن ثم فإن قبول محكمة أول درجة الدفع لا تستند به ولايتها في نظر الموضوع.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2021-10-19	7	4863

السياسة
AL-SEYASSAH

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

"الجنح" تبرئ متهمين من النصب على والدة سجينة في "المركزي"

■ قضت المحكمة الكلية دائرة الجنح ببراءة وافدة وزوجها من النصب والاحتيال على والدة سجينة بالسجن المركزي بعد ان اوهماها باستعجال اجراءات ابعاد ابنتها مقابل 6 الاف دينار .

وكان الادعاء العام قد اسند الى المتهمين انهما دلسا على المجني عليها بقصد ايقاعها بالغلط لحملها على تسليم مال في حيازتها باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهامها بوجود واقعة غير موجودة وذلك بأنهما ادعيا قدرتهما على عمل اجراءات ابعاد ابنتها وهي نزيلة بالسجن المركزي من البلاد وذلك دون قضاء محكوميتها ، وتمكنا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على المبالغ النقدية.

وحيث اوردت تحريات المباحث ان المتهم الاول اقرت بواقعة تسلمها مبلغ 4200 دينار من المجني عليها نظير القيام بمشروع تجاري يجمعهما مع ابنة المجني عليها نزيلة السجن المركزي ولم تتسلم اية مبالغ اخرة منها وذلك عن طريق المتهم الثاني وانكرت التهمة المسندة اليها.

■ إنعام حيدر

وحضرت المحامية إنعام حيدر عن المتهمين امام المحكمة موكدة ان اوراق الدعوى قد خلت من بيان ووجود وسائل احتيالية قد تم اتخاذها من قبل المتهمين وان اتفاق المجني عليها مع المتهمة الاولى على قيامها بابعاد ابنتها دون تنفيذ الحكم القضائي بالحبس وماترتب عليه من تسليمها للاموال المتفق عليها نظير ذلك الى المتهم الثاني وبرفض صحة رواية المجني عليها الا ان الواقعة قد خلت من اية وسائل احتيالية قد مارسها كل من المتهمين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2021-10-19	6	18783

القدس

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حركة أمل تتعهد بعدم السماح بتجاوز ما حصل

لبنان: أحداث الطيونة تعطّل الحكومة

بيروت - أنديرا مطر

على وقع تعطيل الحكومة اللبنانية والبلد بشكل عام، تتبلور في الساعات المقبلة اتجاهات الأمور في ملفي جريمة تفجير مرفأ بيروت والأحداث الأليمة التي جرت في منطقة الطيونة الخميس الفائت.

الخيارات الماثلة تتمحور حول إيجاد ترتيب يرضي الثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل بإقالة المحقق العدلي في جريمة المرفأ القاضي طارق بيطار، الذي سيترك ترددات سلبية على عمل الحكومة، تؤكد للداخل والخارج على انصياع الحكومة لحزب الله كما على القضاء الذي سيوقع على عدم استقلاليته.

رئيس الحكومة نجيب ميقاتي اكد انه لن يدعو إلى جلسة لمجلس الوزراء قبل إيجاد حلّ للمشكلة، ومجلس القضاء الأعلى الذي يجتمع اليوم (الثلاثاء)، يبحث عن حبل نجاة القضاء فيما تتراوح المخارج بين حصر التحقيقات بالموظفين على أن يحيل التحقيق او الادعاء مع النواب والوزراء إلى المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء في حين تحدثت مصادر وزارة العدل أن طرح وزير العدل هنري خوري بإنشاء هيئة اتهامية عدلية هو الطرح الذي لا يزال الأكثر تقدّماً في سياق السعي لحلّ الأزمة الحاصلة حيال إقالة بيطار.

الا انه، ومن خارج كل المطروح، لا يمكن اغفال ردة فعل القاضي بيطار امام ما يجري، خصوصاً انه يفترض ان

> مجلس القضاء الأعلى يقرر اليوم إنقاذ القضاء أو إنقاذ الحكومة

يستأنف مهمته في التحقيق اليوم.

بالتزامن، تنعقد جلسة تشريعية لمجلس النواب مخصصة لانتخاب هيئة المكتب والبحث في تعديل قانون الانتخاب، وعلى الرغم من الجدول المحدد للجلسة يُتوقع ان تتحول الى عراضة سياسية للتصعيد بين نواب الثنائي الشيعي أمل وحزب الله ونواب حزب القوات اللبنانية على خلفية اشتباكات الطيونة. خصوصا بعد الاتهامات المتبادلة والمواقف المتشنجة التي لم تخل من التهديد والوعيد خلال الايام الماضية.

النائب علي درويش من كتلة الرئيس ميقاتي توقع ان تبدأ المبادرات لحل الأزمة بالظهور ابتداء من الأربعاء بعد الجلسة التشريعية، وقال ان رئيس الحكومة وكل الافرقاء تلمسوا الوصول الى خطوط خطيرة في هذه المرحلة، ولا بد من اجتراح الحلول للملمة الأمور على أن تسفر الاتصالات عن بلورة مبادرات واضحة.

أمل: لا تجاوز

في المقابل، توقف المكتب السياسي لحركة أمل أمام ما أسماه «الجريمة الكبيرة التي ارتكبتها العصابات المسلحة والمنظمة بحق المتظاهرين العزّل الابرياء، الذين كانوا يمارسون حقهم السياسي المشروع في التعبير عن موقف الأداء الاستنسابي المشبوه للقاضي طارق بيطار»، لافتة إلى «ان ما جرى يضع جميع اللبنانيين أمام حقيقة ما تقوم به هذه الجماعات من محاولة لإحياء الفتنة الداخلية والانقسام الوطني وتهديد السلم الاهلي وإعادة اللبنانيين إلى زمن الحروب الداخلية».

وشددت الحركة على «ضرورة قيام الأجهزة الامنية والعسكرية والقضائية بدورها في توقيف كل الفاعلين والمتورطين والمحرضين، وإنزال العقوبات بهم، معاهدة القتلى والجرحى وكل اللبنانيين أنها لن تسمح بتجاوز ما حصل والالتفاف عليه».

من جانبه، أكد النائب عن حزب الله حسين الحاج حسن وجود دلائل عدة تؤكد تورط القوات اللبنانية في ما أسماه «مجزرة الطيونة»، ومن بينها تصريح رئيس الحزب سمير جعجع الذي قال بشكل واضح ان اهالي المنطقة دافعوا عن انفسهم، داعيا الاجهزة الامنية للقبض على الفاعلين ورؤسائهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2021-10-19	14	17229

الوفيـــات

الوفيات

● شريفة عبدالعزيز بهرام الصفار، أرملة/ عبدالكريم علي شموه، 82 عاماً، (شيعت)، تلفون: 60010063، 60459996.

● صبيحة مخيف محمد الشطي، زوجة/ عباس سالم محمد الشطي، 84 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99661744، 55733355.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»